صناعة الخليج

صفحة متخصصة يتم اعدادها بالتعاون مع منظمة الخليج للاستشارات الصناعية "جويك" وتنشر أول يوم إثنين من كل شهر

GOIC منظمة الخليج للاستشارات الصناعية Gulf Organization For Industrial Consulting

تقرير «جويك» الاقتصادي حول أسعار النفط.. التداعيات والخيارات المتاحة:

انخفاض النفط فرصة لدول الخليج للانتقال إلى «اقتصاد التصنيع»

إعداد إدارة الدراسات والسياسات الصناعية
د. أنور القرعان ومحمد الشوحة

يُعد النفط المصدر الأساسي والعمود الفقري لاقتصادات دول مجلس التعاون، إذ يشكل نحو 47 % من الناتج المحلي الإجمالي، ولا يحتاج الباحث لعناء كبير ليكتشف أن النمو الاقتصادي لدول المجلس مرتبط ارتباطاً وثيقاً بأسعار النفط، وأن الفوائض النفطية هي المصدر الأول والأكبر للعملات الأجنبية، وهي التي تمد القطاعين العام والخاص بالتمويل اللازم لإقامة المشاريع التنموية والاستثمارية.

لقد كانت السنوات العشر الأخيرة زاخرة بالأحداث الكبيرة، التي كان لها آثار مركبة ومتداخلة على اقتصاديات دول المجلس والمنطقة بشكل عام.

ومن تلك الأحداث الطفرة النفطية التي جاءت على مرحلتين، ابتدأت المرحلة الأولى منها بشكل متصاعد ووصلت ذروتها في العام 2008، حيث وصل معدل سعر برميل النفط 594 دولار لسلة أوبك، تخللها حدث مهم آخر، وهو الأزمة المالية العالمية التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية، وألقت بظلالها على معظم دول العالم بدرجات مختلفة اعتمدت على مساحة تقاطعاتها مع الأسواق المالية وأسواق الاستثمار الأمريكية.

وعلى الرغم من تأثر دول المجلس بالصدمة الأولى للأزمة المالية العالمية التي حدثت في نهائية العام 2008، والتي أدت لانخفاض قيمة الاستثمارات المالية الأجنبية للصناديق السيادية الخليجية، التي بلغت نحو 1,4 تريليون دولار آنذاك، فإنها تمكنت من امتصاص تداعياتها واستيعاب هزاتها الارتدادية والتعافي من آثارها في وقت قياسي، عجزت عنه بعض الدول الأوروبية مثل ألمانيا واليونان، وقد ساعدها في ذلك توافر الفوائض المالية كاوصدة احتياطية، واستئناف التدفقات المالية الناجمة عن معاودة ارتفاع أسعار النفط بشكل تدريجي لتصل في العام 2011 إلى نحو 107,5 دولار للبرميل، بالإضافة إلى التدابير الاقتصادية التي اتبعتها هذه الدول للتعامل مع تداعيات تلك الأزمة.

ثم ما لبثت أسعار النفط معاودة الارتفاع بشكل تدريجي بعد الأزمة المالية العالمية، لتصل ذروتها مرة أخرى في العام 2012، ويصل سعر البرميل إلى نحو 109,5 دولار، ونحو 150 دولاراً لبعض أنواع النفط.

وجاءت خلال العقد الماضي أيضاً أحداث ما يسمى بالربيع العربي، وما شهده من تجاذبات سياسية وعسكرية أثرت في اقتصاديات المنطقة برمتها. وبعد بوادر انخفاض أسعار النفط والتي بدأت مع نهاية العام 2013 لم تتمكن دول "أوبك" من تدارك هذا التراجع، حيث لم تتمكن من تخفيض الكميات المنتجة، التي بلغت نحو 32 مليون برميل يومياً متجاوزة الطلب العالمي، الذي يبلغ نحو 30 مليون برميل، ما شكّل فائضاً في العرض، خاصة مع بدء الولايات المتحدة الأمريكية بإنتاج الزيت الصخري، مما ساعد على مزيد من الانخفاض في الأسعار. وما زاد الأمر سوءاً انخفاض الطلب العالمي على النفط بشكل متزامن بسبب تباطؤ النمو العالمي إلى أن وصل سعر البرميل إلى نحو 28 - 30 دولاراً لأول مرة منذ العام 2003، حيث يبين الجدول التالي متوسط أسعار النفط لسلة "أوبك" للفترة من 2003 - 2016.

لقد شهدت القطاعات الاقتصادية في دول المجلس، خاصة قطاعات الصناعة والإنشاءات والتجارة، ازدهاراً لافتاً للنظر خلال العقد الماضي، خاصة في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وباتت دول المجلس تشكل رقماً مهماً في عالم التجارة والاستثمار، خاصة في محيطها العربي، لاسيما أنها تشكل نقطة ربط بين الدول العربية ودول جنوب شرق آسيا.

فقد شهدت تزايداً ملحوظاً في وتيرة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال فترة السنوات العشر الماضية (2005 - 2014)، حيث ارتفع حجم الاستثمارات الأجنبية التراكمية الوافدة بمعدل نمو مركب بلغ نحو 19,9% سنوياً، وهو ضعف معدل النمو السنوي للاستثمارات العالمية، والتي بلغ معدل نموها نحو 9,6% خلال الفترة نفسها.

كذلك فإن متانة الاقتصادات الخليجية جعلت منها ملجأ آمناً لرؤوس الأموال الأجنبية إبان الأزمة المالية العالمية وما بعدها، خاصة أنها كانت تمتلك البيئة الاقتصادية الملائمة، ومستعدة لاستقبال الاستثمارات الهاربة من عاصفة الأزمة، لتبلغ قيمة الاستثمارات التي استقطبتها دول المجلس بعد العام 2008 نحو 285,2 مليار دولار في عام 2009، مشكلة نحو 1,6% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المتراكمة الوافدة لدول العالم.

وقد حققت دول المجلس خلال الفترة من (2005 – 2014) فوائض مالية كبيرة، بلغت نحو 416,3 مليار دولار في العام 2014، تم إنفاق جزء كبير منها على البنية التحتية، ما وفر سيولة لدى النظام المصرفي، مكنت من تنمية استثمارات القطاع الخاص.

وقد حاز قطاع الصناعة الخليجي على استثمارات أجنبية بلغت نحو 53 مليار دولار، وساهم بنحو 15% من الناتج المحلي لدول المجلس، وتعمقت صناعات تقليدية في دول المجلس مثل الصناعات الغذائية وصناعة الألومنيوم، وظهور صناعات جديدة مثل صناعة السفن وقطع غيارات الطائرات. علاوة على ذلك فقد تمكنت دول المجلس من تقديم الدعم المالي لاقتصادات عربية أخرى عانت من تداعيات ما سمي بالربيع العربي مثل مصر والأردن واليمن.

ويتبين مما سبق الأهمية التي يحظى بها النفط كمحرك أساسي لعملية التنمية في دول المجلس، ودرع اقتصادية واقية ضد الأزمات والهزات الاقتصادية، مما لا يدع مجالاً للشك أن الانخفاض الحالي لأسعاره سوف تكون له آثار سلبية على الاقتصادات الوطنية لدول المجلس، خاصة على المدى المتوسط والقصير، ويُحتم على دول المجلس البحث عن مصادر جديدة لتمويل موازناتها العامة، والتي يشكل النفط حالياً نحو 75% منها. خاصة بعد توقع انخفاض الإيرادات النفطية إلى نحو 287 مليار دولار العام الحالي 2016 في حال بقاء أسعار النفط كما هي عليه الآن.

وإذا كانت دول المجلس تعوّل على النمو في القطاعات غير النفطية التي تبلغ نحو 3% سنوياً لتعويض التناقص في الإيرادات النفطية، فإن هذه النسبة لا تغطي معدل النمو السكاني.

كما أنها غير قابلة للاستمرار، لأن زخم النمو في تلك القطاعات كان على الدوام مدفوعاً بالفوائض النفطية، التي توفر التمويل اللازم لاستثماراتها من جهة، وتؤمن القوة الشرائية لمنتجاتها من جهة أخرى، بالإضافة إلى تمويل التوسع في إنشاء البنى التحتية اللازمة لاستقطاب وإدامة الاستثمارات.

ورغم النتائج المتواضعة لجهود التنويع الاقتصادي في دول المجلس، فإن السعي نحو التنويع خلق مناخاً إيجابياً يمكن أن يكون ساحة للعمل الاقتصادي غير النفطي في حال تدهور الإيرادات النفطية.

فقد أدى النمط الاقتصادي الذي تم تبنيه خلال العقود الماضية والهادف لتنويع القاعدة الإنتاجية إلى تطوير البنية التحتية لدول المجلس، وتحديث التشريعات الاقتصادية والتطوير المؤسسي، وتأهيل القطاع الخاص للعب دور أكبر في عملية التنمية، وقيام دول المجلس بتبني إستراتيجيات تنموية جادة لزيادة القدرة التنافسية وتحرير الاقتصادات الوطنية.

كل ذلك سوف ينعكس إيجابياً في الحد من تداعيات انخفاض أسعار النفط، بالإضافة إلى ما يتوجب اتخاذه من قرارات إستراتيجية تتعلق بإصلاحات اقتصادية، تتمثل بالرفع التدريجي للدعم، وخاصة الدعم المقدم للمحروقات، والتحول نحو الطاقة المتجددة، وتعميق دور القطاع الخاص بشكل أكبر في التنمية، وإشراكه في صنع القرار بشكل فعال، وتأهيل المواطنين الخليجيين للانخراط بشكل أكبر بالعمل في القطاع الخاص، وتنويع القاعدة التصديرية، وفرض ضرائب على الدخل والأرباح. كذلك فقد آن الأوان لإعادة ملف النفط إلى طاولة مباحثات منظمة أوبك، لإعادة النظر بكميات النفط المصدرة، وذلك للسعي بقدر الإمكان لإعادة الاستقرار للسوق، وذلك من خلال تخفيض الكميات المنتجة وبما يتناسب مع الطلب العالمي.

إن تحدي انخفاض أسعار النفط وتوقع استمرار انخفاضه بشكل أكبر، حسب تقديرات بعض المؤسسات الدولية ذات الاهتمام، يمكن أن يتحول إلى فرصة حقيقية لدول المجلس للإسراع في الانتقال من الاقتصاد النفطي إلى الاقتصاد القائم على التصنيع، مستخدمة عناصر القوة الأخرى التي تمتلكها من موقع جغرافي متوسط، وإمكانيات الانتقال للطاقة البديلة، وتنوع في سوق العمل، إذ إن هذا الانخفاض يضع دول المجلس أمام تجربة حية لما قد يحصل مستقبلاً، عندما يتحول العالم إلى الاعتماد بشكل كلي على مصادر الطاقة المتجددة، وانخفاض اعتماده على النفط، أو عند نضوب النفط في أسوأ الأحوال، ويمنحها الفرصة وبشكل إجباري لإعادة تنظيم اقتصاداتها بشكل يتناسب مع السيناريوهات المستقبلية، التي طالما أرّقت المخططين وصناع القرار في دول المجلس.

برنامج الدراسات والسياسات الصناعية (ISP)

مهام الإدارة:

تتولى إدارة الدراسات والسياسات الصناعية (ISP) القيام بالمهام التي من شأنها تطوير السياسات الصناعية والاقتصادية في الدول الأعضاء بالمنظمة، ووضع الأطر التي تساعد على تكريس التعاون الصناعي والاقتصادي فيما بينها، وذلك في المجالات التالية:

- إعداد الدراسات الاقتصادية والصناعية على المستوى الكلّي بدول المجلس والمتعلقة بالسياسات الاقتصادية المؤثرة في الصناعة ومجالات التنمية الصناعية، وفرص التعاون والتنسيق والتكامل الصناعي، والموضوعات المحالة من الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي.
- إجراء البحوث والمسوح الميدانية وإعداد التقارير وعقد ورش التدريب المتعلقة بالإستراتيجيات.
- التوصية بالسياسات الصناعية التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في دول مجلس التعاون.
- الاهتمام وبحث السياسات ذات الصلة ببيئة الاستثمار.
- الترويج للارتكاز الصناعي كالمناطق الحرة والحاضنات والتجمعات الصناعية (العناقيد).
- بحث التكامل التجاري وسياساته، وتنمية المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وشراكات القطاعين العام والخاص في مشاريع البنى التحتية للصناعة.
- رصد ومتابعة التطورات المستجدة في الاقتصاد العالمي وآثارها على اقتصاد دول المجلس.

فرصة استثمارية:

تحت مظلة المشاريع الصغيرة والمتوسطة و39 % العائد على الاستثمار

مشروع لإنتاج الألواح المركبة من الألومنيوم باستثمار 9 ملايين دولار

ضمن برنامج فرص الاستثمار الصناعي لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية لعام 2014، تم تحديد مشروع إنتاج الألواح المركبة من الألومنيوم، وذلك باعتبار أن هناك طلبا متزايدا على لوحات الألومنيوم المركبة في دول مجلس التعاون الخليجي لما تتميز به من مواصفات مثل: خفة الوزن، ومظهرها الجمالي بمختلف الألوان، وسطحها الأملس الممتاز، وسهولة التنظيف والصيانة، بالإضافة إلى مقاومتها القوية للتآكل والتقشر. كما أن المواد الأولية للإنتاج مثل لفائف الألومنيوم المشكلة على البارد سيتم توفيرها قريباً من شركة معادن السعودية.

أما باقي المواد المدخلة فهي متوافرة في المملكة العربية السعودية، أضف إلى ذلك نمو قطاع البناء والتشييد في منطقة القصيم وفي المملكة بشكل عام، كما أنه لا يوجد مصنع من هذا النوع في منطقة القصيم، وسيساهم المصنع في النمو الصناعي لصناعة مواد البناء الصديقة للبيئة بمنطقة القصيم.

يوجد نوعان من الواح الألومنيوم المركب (ACP): ألواح الألومنيوم العادية والمقاومة للحريق، الطبقة الخارجية: 0,3 - 0,5 مم من صفائح الألومنيوم، والطبقة الداخلية: مادة مقاومة للحريق، والتشطيب: تغلف بالبوليستر وثنائي فلوريد متعدد الفينيليدين (PVDF) وتطلى باستخدام نظام طلاء يضفي مظهراً أملس وشكلاً جمالياً ممتازاً. سمك لوحات الألومنيوم المركبة: 3 -6 مم، والسمك الأكثر شعبية: 4 مم، والعرض النموذجي للوحات: 1020، 1250، 1575 مم، ويتوافق المنتج مع المواصفات العالمية ومنها DIN 4102 لألواح الألومنيوم المركبة.

تستخدم بشكل أساسي لكسوة الجدران الخارجية للمباني كبديل للطابوق العادي، والإسمنت، والجص، والرخام، والزجاج وغيرها، ولها عدة استخدامات أخرى في: الشرف، وتغليف الأعمدة، وواجهات المحلات، وألواح الإشارات وغيرها. وداخلياً يمكن استخدامها لتغطية وتزيين الجدران الفاصلة، والأسقف، ولوحات مزخرفة، وطاولات للمعارض، والأثاث وغيرها.

وبغرض تقييم الفرصة الاستثمارية، تم وضع الخطة التالية للإنتاج:

نوع المنتج: ألواح الألومنيوم المركبة، الإنتاجية السنوية: 1,260,000 متر مربع، وتشمل مجموعة أنواع المنتج المقترحة للمصنع كالتالي: العرض: 1,020 مم، السمك: 4 مم، المساحة: 360,000 م2، العرض: 1,250 مم، السمك: 4 مم، المساحة: 750,000 م2، والعرض: 1,575 مم، السمك: 4 مم، المساحة: 150,000 م2.

التكنولوجيا المستخدمة متوافرة تجارياً، ومقدمة من شركة كورية زودت خطوط الإنتاج لمصانع ألواح الألومنيوم المركبة في تركيا وألمانيا وإسبانيا وكوريا والهند، والتقنية المقترحة للمنتج فريدة من نوعها، وتتكون من ثلاث طبقات بنظام "T-die" مع انخفاض تكلفة التصنيع من خلال استخدام سمك أرق من الرانتج اللاصق، السمات الرئيسية لهذه التقنية هي تكامل اختيار المواد الخام، ودرجة عالية من الأتمتة والتحكم، والكفاءة الكلية العالية والإخراج، والأمان البيئي، ونظافة العملية، حيث إنها قليلة النفايات ولا تؤدي إلى انبعاثات خطرة.

وأوضح التحليل المالي جدوى المشروع، حيث وصل العائد على الاستثمار لهذا المشروع إلى 39%، ومعدل العائد الداخلي على المشروع 30,7%، في حين وصل معدل العائد الداخلي على حقوق المالكين 46,8%. ويندرج هذا المشروع تحت مظلة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث قدر حجم الاستثمار المطلوب لقيامه بنحو 9 ملايين دولار أمريكي وفترة استرداد المال المستثمر بنحو 3,14 سنة.

استخدام الواح الالمنيوم في واجهات المباني

أجندة جويك

الدورة التدريبية	تاريخ الانعقاد	المكان
التحليل المالي الأساسي للمشروعات الصناعية	24– 26 /2016/04	الدوحة- قطر
الجوانب النظامية والاقتصادية لمكافحة الإغراق (كيف تحمي منشآتك من الإغراق)	15– 17 /2016/05	الدوحة- قطر
قانون (نظام) التنظيم الصناعي الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي	25 – 27 /2016/09	الدوحة- قطر
إدارة الإنتاج ومراقبة الجودة في المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة	16 – 18 /2016/10	الدوحة- قطر
التصانيف الصناعية	23 – 25 /2016/10	الدوحة- قطر
إعداد وكتابة التقارير الصناعية باستخدام برنامج SPSS	8 – 10 /2016/11	الدوحة- قطر